

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ (ف) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس
الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة
بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩، يتشرف الأمين العام بأن
يحيل تقريراً لغرض إحاطة اللجنة الإحصائية علماً بالمقررات المتعلقة بالسياسات والمتصلة
بعملها، التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤
أو ما قبل ذلك. ويشير التقرير أيضاً إلى الإجراءات التي اتخذها أو المقترح أن تتخذها اللجنة
وشعبة الإحصاءات، استجابةً لطلبات الجمعية والمجلس. واللجنة مدعوة للإحاطة علماً
بهذا التقرير.

* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

150115 140115 14-67448 (A)



مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة
بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية

أولا - متابعة الأهداف الإنمائية للألفية

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٥، إلى الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥ وتقديم توصيات لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظرت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، في تقرير الأمين العام المعنون "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/69/201). ويقدم التقرير استعراضا للتقدم المحرز، وتحليلا للخيارات المتعلقة بالسياسات لتحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف من أجل تحقيق الأهداف، وخريطة الطريق لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى وجه التحديد، ركّز التقرير على أن جمع البيانات وتحليلها ونشرها بطريقة فعالة وعلى نحو يتسم بالدقة العلمية يكتسي أهمية حاسمة للنجاح في تحديد الأهداف وتنفيذها، ورصد التقدم المحرز وتقييمه، ومتابعة المساءلة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية
وشعبة الإحصاءات

٢ - أعدت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، الذي أصدره الأمين العام في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ في نيويورك. ويتضمن التقرير تقييما سنويا للتقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى الجامع الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالمؤشرات الرسمية المقدمة من الوكالات الشريكة. وأعدت الشعبة أيضا ملحقا إحصائيا لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/69/1) قدمت فيه بيانات رسمية عن جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك يتضمن تقرير الأمين العام عن مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2014/29)، الذي قُدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين، معلومات عن كيفية مباشرة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية باستعراض الدروس المستفادة من عملية رصد الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك،

قامت الشعبة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بإعداد مخطط الشؤون الجنسانية للأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، الذي صدر في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة في نيويورك في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤. ويقدم الفرع ثانياً - بآء من هذا التقرير معلومات عن الأعمال الإضافية الجارية لإعداد إطار للرصد لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً - وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً حتى تكمّل مقياس الناتج المحلي الإجمالي

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة اتخاذها

٣ - اختتم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعماله باعتماد وثيقة ختامية بعنوان "المستقبل الذي نضبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وفي الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية، أشارت الدول الأعضاء إلى عمل اللجنة الإحصائية وأقرت بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات، وفي هذا الصدد، طلبت إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة.

٤ - وكررت الجمعية العامة تأكيد الطلب في قرارها ٦٧/٢١٤ المعنون "الانسجام مع الطبيعة"، الذي شجعت فيه جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة ودعت المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني. وفي القرار نفسه، سلّمت الجمعية بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً حتى تكمّل مقياس الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات، وأشارت في هذا الصدد إلى الطلب المقدم إلى اللجنة الإحصائية في الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٥ - وقام الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، في نهاية دورته الثالثة عشرة المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، باعتماد وثيقته الختامية (A/68/970 و Corr.1 و Add.1) التي تتضمن ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية، وبذلك اختتم أعماله. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٣٠٩، إجراء رسمياً

بشأن مقترح الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة. ورحبت الجمعية بالتقرير وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٦ - وفي الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتفقت الدول الأعضاء على عقد مؤتمر قمة رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٦). وبالتالي، فإن المرحلة النهائية من المشاورات الحكومية الدولية بشأن الخطة المذكورة ستبلغ أوجها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ودُعي الأمين العام إلى أن يقدم قبل نهاية العام ٢٠١٤ تقريراً يدمج فيه جميع المساهمات المتاحة حتى ذلك الحين ليكون بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في مستهل الدورة التاسعة والستين (القرار ٦٨/٦، الفقرة ٢٥). وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدر الأمين العام النسخة المسبقة غير المحررة من تقريره التجميعي، الذي ترد فيه إشارة صريحة إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٧ - قامت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والأربعين (٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣)، بإنشاء فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً (المقرر ٤٤/١٤) استجابة للطلب المقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلق بالمباشرة ببرنامج عمل يتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات. وتمثل الولاية التي كلفته بها اللجنة في وضع برنامج عمل من أجل استحداث مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم على أساس عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة في هذا المجال. وطلب أيضاً إلى الفريق أن يرصد عن كثب النقاش الدائر بشأن أطر التنمية وإطلاع مكتب اللجنة الإحصائية على ما يستجد، من خلال إجراء حوار فعال مع هيئات الأمم المتحدة والأوساط السياساتية لضمان الأخذ منذ البداية بنهج محكم للقياس الإحصائي في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - وخلال عام ٢٠١٤، واصل فريق أصدقاء الرئيس دعمه للعملية الحكومية الدولية وعمله على وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً واضطلع بالأنشطة التالية:

(أ) في آذار/مارس ٢٠١٤، أحال رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة رسمياً مجموعة تتألف من ٢٩ مذكرة إحصائية إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة كمساهمة في المداولات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتمت صياغة المذكرات الإحصائية تحت رعاية فريق أصدقاء الرئيس من جانب خبراء من العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية، بتوجيه وتنسيق من شعبة الإحصاءات؛

(ب) في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٤، أبدى فريق أصدقاء الرئيس تعليقات على المقترح المتعلق بالمؤشرات المقدم من شبكة حلول التنمية المستدامة وأجرى تقييماً أولياً للمؤشرات المقترحة البالغ عددها مائة مؤشر من حيث قابليتها للقياس، استناداً إلى مشاورات مع أعضاء فريق أصدقاء الرئيس والمنظمات الدولية؛

(ج) في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قام فريق أصدقاء الرئيس بإطلاع رئيسي الفريق العامل المفتوح باب العضوية على الارتباط القائم بين المؤشرات المتاحة والأهداف الواردة في "المسودة الأولى" التي أعدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وقدم لهما تقييماً لمدى توافر البيانات المتصلة بهذه المؤشرات على نطاق واسع في البلدان. وتستند هذه المساهمة جزئياً إلى عمل فريق أصدقاء الرئيس بشأن المقترح المتعلق بالمؤشرات المقدم من شبكة حلول التنمية المستدامة؛

(د) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام فريق أصدقاء الرئيس باستحداث واختبار دراسة استقصائية للأغراض التالية: (أ) إكمال مجموعة الممارسات الوطنية بشأن وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً، (ب) الحصول على معلومات عن توافر البيانات المتصلة بالمؤشرات لقياس أهداف التنمية المستدامة والغايات الموضوعية المرتبطة بها التي اقترحها الفريق العامل المفتوح العضوية والبالغ عددها ١٠٧ غايات^(١). وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت الدراسة الاستقصائية إلى جميع البلدان.

(١) لا تعبر مجموعات المؤشرات المستخدمة لهذه العملية عن أي رأي من جانب فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً أو من جانب شعبة الإحصاءات بشأن ما ينبغي اختياره من مؤشرات أو مجموعات مؤشرات لقياس الأهداف المحددة. وعلاوة على ذلك، إذا لم يكن المؤشر وارداً تحت غاية معينة، فإن ذلك لا يدل بأي حال من الأحوال على عدم وجود مؤشر أو على أنه من الصعب استحداث مؤشر من هذا القبيل؛ بل إنه يعني فقط أن المؤشر الذي خضع للتحليل لم يتضمن أي مؤشرات تطابق هذه الغاية. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر التذييل الثاني من الاستبيان: مذكرة بشأن اختيار المؤشرات الواردة في الاستبيان.

٩ - وستنظر اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، في تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً (E/CN.3/2015/2). ويقدم التقرير استعراضاً عاماً لأنشطة فريق أصدقاء الرئيس منذ آخر دورة للجنة الإحصائية والأنشطة الرئيسية للشركاء الآخرين المتصلة بتنفيذ إطار لرصد الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعرض أيضاً التقرير خريطة طريق لوضع وتنفيذ إطار لمؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولرصدها. وعلاوة على ذلك، يناقش التقرير الاحتياجات المتوقعة من البيانات والثغرات في البيانات استناداً إلى النتائج الأولى للدراسة الاستقصائية التي شاركت فيها البلدان، والتي عُرضت نتائجها الكاملة في وثيقة معلومات أساسية ثانية. وعلاوة على ذلك، يقترح التقرير خطة عمل لفريق أصدقاء الرئيس تتضمن المزيد من العمل بشأن الأدوات المتفق عليها على الصعيد العالمي لقياس التقدم المحرز.

١٠ - وستنظر اللجنة أيضاً، في دورتها السادسة والأربعين، في تقرير الأمين العام عن القضايا الناشئة (E/CN.3/2015/3) الذي يسلط الضوء على التوصية الرئيسية الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، المتاح للجنة كوثيقة معلومات أساسية. وقد أنشأ الأمين العام هذا الفريق لإسداء المشورة بشأن سبل سد ثغرات البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية للبلدان، ولتقييم الفرص الجديدة المرتبطة بالابتكار والتقدم التقني والطفرة في عدد مقدمي البيانات الجدد من القطاعين العام والخاص، والاستفادة من ثورة البيانات لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً - إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١١ - في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/٢٠١١، وإدراكاً منه، في جملة أمور، لأهمية الدمج بين المعلومات عن الخرائط والإحصاءات، وكذلك البيانات الجغرافية المكانية، قرر المجلس أن ينشئ لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، على أن تُنشأ وتدار في حدود الموارد القائمة وتنظّم وفقاً لذلك، وطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٦ استعراضاً شاملاً لجميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم فعاليتها. وشجع المجلس الدول الأعضاء على إجراء مناقشات منتظمة رفيعة المستوى لجهات معنية متعددة بشأن المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، بسبل منها عقد المنتديات العالمية، من أجل المساعدة على إقامة حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية وشدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية

الرامية إلى النهوض بتبادل المعارف والخبرات بغية مساعدة البلدان النامية على بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في ذلك المجال.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٢ - نظرت اللجنة في تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2014/31 و Corr.1) في دورتها الخامسة والأربعين وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في إنشاء وأعمال فريق الخبراء، بما في ذلك الاقتراح بعقد منتدى عالمي بشأن الموضوع على هامش الدورة الرابعة للجنة الخبراء المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في آب/أغسطس ٢٠١٤. وستنظر اللجنة في دورتها الحالية في تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2015/37). ويتضمن التقرير بالتفصيل نتائج المناسبتين الرئيسيتين اللتين نظمتها شعبة الإحصاءات، ألا وهما المنتدى العالمي الأول لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية المعقود في نيويورك بالاقتران مع الدورة الرابعة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وحلقة العمل الدولية المعنية بتكامل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية المعقودة في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٣ - ونظمت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع قسم رسم الخرائط التابع لإدارة الدعم الميداني، الاجتماع الرابع للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، الذي عُقد في الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ في نيويورك. وفي هذا الاجتماع، نظرت لجنة الخبراء في عدد من القضايا الحاسمة التي تم كثيراً من الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية والمنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان من ميادين العمل، كما أحرزت تقدماً في هذا الصدد. وأُخذت قرارات رئيسية فيما يتعلق بما يلي: الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي؛ وقاعدة معارف إدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتحقيق تكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات؛ والأطر القانونية والسياساتية؛ وتحديد المواضيع الرئيسية للبيانات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛ والمعلومات الجغرافية المكانية من أجل دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والترتيبات المؤسسية الوطنية؛ ووضع بيان مشترك عن المبادئ المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتنفيذ المعايير واعتمادها. واعتمدت لجنة الخبراء في تقريرها (E/2014/46-E/C.20/2014/15) مقررًا يوصي بأن يحال مشروع قرار بشأن الإطار المرجعي

الجيوإيسى العالمى لخدمة التنمية المستدامة إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لإقراره وأن يحال كذلك إلى الجمعية العامة.

١٤ - وقامت شعبة الإحصاءات، بهدف الوصول إلى الأوساط المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمى، وتلبية لطلب قسم رسم الخرائط بإدارة الدعم الميدانى، بتنظيم المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمى فى الأمم المتحدة الذى عقد فى بيجين، فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، فى إطار موضوع "تسخير المعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة". وتناول المنتدى دور المعلومات الجغرافية المكانية فى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمسائل الحرجة الراهنة المتعلقة بالتنمية المستدامة من قبيل: التخفيف من حدة تغير المناخ والكوارث وإدارتها؛ والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل قياس التقدم المحرز ورصده؛ والعمل معا عبر حدود البلدان والمناطق. وفى ختام المنتدى، صدر إعلان بيجين (ggim.un.org/3rd%20HLF.html).

رابعاً - متابعة قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن السكان والتنمية

ألف - الإجراءات التى طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى اتخاذها

١٥ - فى عام ٢٠١٤، اعتمدت لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى القرار ١/٢٠١٤ بشأن تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية. وفى هذا القرار، شجعت اللجنة الحكومات على أن ترصد ما تحرزه من تقدم فى مجال تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه وتنفيذ سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، على الصعيدين المحلى والوطنى، وأن تبذل، فى هذا الصدد، جهوداً خاصة لتعزيز نظم التسجيل المدنى والإحصاءات الحيوية والمعلومات الصحية، وأن تنمى قدرة المؤسسات والآليات الوطنية المعنية على إنتاج البيانات السكانية المصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية ودرجة الإعاقة وغير ذلك من فئات التصنيف، حسبما تقتضى الحاجة لرصد التقدم وضمان المساءلة.

باء - الإجراءات التى اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

١٦ - ستنتظر اللجنة، فى دورتها السادسة والأربعين، فى تقرير الأمين العام عن البرنامج العالمى لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ والأعمال التحضيرية للبرنامج العالمى لتعداد

السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ (E/CN.3/2015/6) وتقرير الأمين العام عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (E/CN.3/2015/22). والتقرير الأول، إذ يسلم بأن تعداد السكان والمساكن يشكل أحد المصادر الرئيسية للإحصاءات الديمغرافية اللازمة للتخطيط الإنمائي، فإنه يدعو إلى تأييد البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤.

١٧ - وتواصل شعبة الإحصاءات جمع الإحصاءات الديمغرافية الرئيسية المصنفة حسب نوع الجنس والسن والفئات الأخرى، ونشرها في الحولية الديمغرافية وتقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية. وخلال عام ٢٠١٤، قدمت الشعبة دعماً فنياً مباشراً إلى ميانمار والبوسنة والهرسك في إجراء تعداداتهما للسكان والمساكن وتجهيز بيانات التعداد. وقامت الشعبة، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بتنظيم حلقة عمل بشأن إدماج المنظور الجنساني في إنتاج الإحصاءات استهدفت مشاركة خبراء في مجال الإحصاءات الجنسانية وفي مجال التعداد، في الأردن في الفترة من ١ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وحلقة عمل بشأن المبادئ والتوصيات المنقحة حديثاً لنظام الإحصاءات الحيوية، في إثيوبيا، في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٤، أنشأت الشعبة أيضاً الفريق العالمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كمنتدى لتبادل المعلومات وتحديد الأولويات الاستراتيجية فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية في مجال تعزيز النظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

خامساً - تحسين جمع البيانات المتعلقة بالهجرة والأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد التقارير بشأنها وتحليلها

ألف - الإجراءات التي طلبت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

١٨ - شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦/٢٠١٤ بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية على تحسين جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها ورصدها للتخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها، مع مراعاة التامة للظروف الخاصة بكل منطقة على حدة، والقيام عند الاقتضاء بإطلاع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات في هذا الصدد عن طريق الآليات المناسبة، والتشديد على ضرورة توفير بيانات وإحصاءات

قابلة للمقارنة دولياً مصنفة حسب نوع الجنس والسن، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإعاقة.

١٩ - وأجرت الجمعية العامة حواراً رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وذلك خلال دورتها الثامنة والستين. وقام المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، في تقريره، بدعوة الدول إلى تحسين جمع البيانات والمؤشرات في جميع المجالات ذات الصلة بالهجرة، من أجل اتخاذ قرارات مدروسة متعلقة بالسياسات (A/68/283، الفقرة ١٢٧).

٢٠ - وعلاوة على ذلك، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٤/٦٨، الذي اعتمدت فيه الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، ضرورة إيجاد بيانات إحصائية موثوقة بشأن الهجرة الدولية، بما في ذلك متى أمكن، بشأن إسهامات المهاجرين في التنمية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وأشارت الجمعية إلى ما تكتسبه هذه البيانات من أهمية لتقرير السياسات وصنع القرارات على أساس الأدلة بشأن كافة الجوانب ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢١ - نظرت اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين في تقرير فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة (E/CN.3/2014/10 و Corr.1). وفي الدورة نفسها، نظرت اللجنة أيضاً في تقرير الأمين العام عن إحصاءات الهجرة (E/CN.3/2014/20). وتواصل شعبة الإحصاءات جمع إحصاءات الهجرة من المكاتب الإحصائية الوطنية لنشر الحولية الديمغرافية. ونظمت الشعبة أيضاً، بالتعاون مع شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حلقة عمل بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الهجرة الدولية من أجل التنمية، في إثيوبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويتمثل الهدف الرئيسي من حلقة العمل في تعزيز القدرات التقنية للمسؤولين الحكوميين الضالعين في إنتاج بيانات الهجرة واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة لئلا تُسترد بها في سياسات الهجرة الوطنية والتخطيط الإنمائي. وكانت حلقة العمل هذه هي الأولى ضمن سلسلة من المناسبات التي جرى تنظيمها بشكل مشترك في مجال الإحصاءات الديمغرافية والتي خططت لها شعبتان فئتان في الإدارة.

سادسا - برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - الإجراءات التي طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها

٢٢ - وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٤/٢٠٠٦، يتعين عقد اجتماع بين المجلس ورؤساء اللجان الفنية في أوائل كل عام. وموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٥ هو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟". وتعتبر المساهمات الفنية المقدمة من اللجان الفنية للمجلس وهيئات الخبراء في غاية الأهمية لنجاح الاستعراضات.

باء - الإجراءات التي اتخذتها والمقترح أن تتخذها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات

٢٣ - ستنتظر اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في تقريره للأمين العام عن وضع مؤشرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية (E/CN.3/2015/36). ويصف التقرير الأعمال التي اضطلع بها الفريق المشترك بين الوكالات بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وشعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٤ في المجالات التالية: تحسين منهجية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز بناء القدرات الإحصائية لرصد الوطني، والإعداد للتقييم النهائي التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم المناقشات الحكومية الدولية بشأن صياغة أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعرض التقرير تقييماً لمدى توافر البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويبين إعداد التقارير السنوية عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - وستنتظر اللجنة أيضاً في تقرير البنك الدولي وفي الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) بشأن خطة عمل للتنمية الإحصائية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.3/2015/35). ويعرض التقرير المبادرات المتخذة مؤخرًا لاسترعاء الانتباه إلى أهمية تعزيز القدرات الإحصائية، ولا سيما في سياق دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كذلك يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوسان للإحصاءات، ويتناول مواضيع ناشئة من المرجح أن تؤثر على النظم الإحصائية الوطنية مثل ثورة البيانات.